

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.comحوار بين الماضي والحاضر مع أقدم نائب في البرلمان
أبر منصور : عدم الإنتقال إلى المواطنة يؤسس للإقتتال

هو من آخر حبات العنقود الذين شاركوا في مؤتمر الطائف الذي اقر وثيقة الوفاق الوطني، وسميت آنذاك "دستور الجمهورية الثانية". لأنه كذلك، سيكون شغله الشاغل العمل على إعادة الاعتبار الى هذا الاتفاق من خلال تنفيذ كل بنوده، بعدما أهملت او طبقت بنود اخرى بشكل مشوه

البر منصور العائد الى البرلمان بعد غياب استمر منذ عام 1992، يسكنه الالم والخيبة اللذين لم يستطع ازاحتهم مجرد دخوله الى القاعة العامة في مجلس النواب، حيث افتقد الى وجوه لهامات حملت لبنان وعبرت به في اصعب الظروف، وحافظت على الروح الوطنية الصافية، بينما حلت اليوم التوجهات الطائفية والمذهبية التي لا تبني وطننا، لا بل تؤسس لاقتتال جديد. لأنه مسكون بهذا الهاجس يعمل مع رفاق درب ممن شاركوا معه في مؤتمر الطائف على وضع مشروع يعيد وضع الاتفاق الى طاولة التنفيذ، لاسيما في بنوده الجوهرية التي لا يمكن الحفاظ على الوطن من دون تطبيقها.

"الامن العام" التقت النائب منصور في حوار بين الماضي والحاضر، متحدثا بصراحته المعهودة التي لا تخلو من غضب نابغ من خوف على مستقبل لبنان.



النائب البر منصور.

■ انت اقدم نائب في البرلمان. ماذا يعني لك ذلك؟

□ شعرت عند دخولي الى القاعة العامة في مجلس النواب بخيبة كبيرة ولم الى حدود الوجع، خاصة وان المجلس الذي رافقته منذ 1972 لم يبق من اركانه احد في المجلس الجديد. الفرق كبير بين من كان في مجلس 1972 والمجلس الحالي مع تقديري للجميع. القامات التي كانت موجودة سابقا نفتقدها حاليا، كان كميل شمعون وريمون اده وبيار الجميل وامين الجميل وادمون رزق ولويس ابو شرف ومخايل ظاهر وطارق حبشي ورشيد كرامي وصائب سلام ونزيه البرزي وحسن الرفاعي وحسين الحسيني وكمال جنبلاط وعادل عسيران ونصري المعلوف والبر مخير وجوزف سكاف... كانت توجد هامات من اركان الوطن والوطنية، ولم

■ انت اقدم نائب في البرلمان. ماذا يعني لك ذلك؟

■ انت اقدم نائب في البرلمان. ماذا يعني لك ذلك؟

■ انت اقدم نائب في البرلمان. ماذا يعني لك ذلك؟

يبقى من رفاقي الا الرئيس نبيه بري وجان عبيد. اتمنى ان يكون الجدد بشري خير، ولكن الى حد الان لست متفائلا لسبب بسيط يعود الى ان الجو المذهبي طغى بشكل كبير وخارج توقعاتي.

ثمة ردة طائفية ومذهبية، فلا هذه العصبية العمياء كانت موجودة ولا هذا التمحور المذهبي والطائفي ايضا. اليوم، التوجه الوطني ضعيف الى درجة يكاد يندم. الانتخابات النيابية الاخيرة هي من اسوأ الانتخابات في تاريخ لبنان من حيث التمحور والخطاب الطائفي والمذهبي، لذلك هناك واجب اساسي وجوهري بالنسبة الى المجلس الجديد وهو تطبيق الجزء الاساسي من اتفاق الطائف المتمثل بالانتقال من محطة المشاركة الى محطة المواطنة، التي قوامها قانون انتخاب لمجلس نيابي خارج القيد الطائفي واعتماد لبنان دائرة واحدة وفق النظام النسبي، للمساعدة في تراجع الاحزاب المذهبية والطائفية وفرض تحولها تدريجا من عصبيتها الطائفية الى احزاب وطنية، وان تعتمد لدورتين انتخابيتين لوائح تقوم على المناصفة بين المسلمين

والمسيحيين، وان تدرج الاسماء بالتناوب لكي تصبح الاحزاب معتادة على الانفتاح وتقوم بتطوير برامجها لمصلحة الاختلاط الوطني. وبعد دورتين يعتمد قانون الانتخاب الوطني خارج القيد الطائفي، ويستحدث مجلس الشيوخ الذي تحصر فيه هموم الطوائف، وبرزها اثنان: خوف المسلمين من التقسيم وخوف المسيحيين من الاندماج الاعمى بالعالم العربي، واعتماد اللامركزية الادارية الموسعة. هذه الاصلاحات الثلاثة وردت في اتفاق الطائف وهي جوهره. اما مع الاحزاب الطائفية والمذهبية، فهناك استحالة لبناء دولة، ولبنان عبر في مراحل نيرة، اقتصاديا في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون، واداريا ومؤسساتيا في عهد فؤاد شهاب، ليبدأ الانهيار في الحرب الاهلية والانهيار المخيف في 1992.

■ تعود الى الندوة البرلمانية بعد غياب منذ التسعينات الى ماذا تحن، ومن تفتقد اليوم؟
□ افتقد الاجواء الوطنية والرجالات الوطنية. لقد تراجعت هذه الروح بشكل كبير، واصبحنا في بلد ليس فيه لبنانيون بل منتمون طائفا ومذهبيا. هذا الامر يبني مزارع لا دولة كونها تصبح مستحيلة مع هذا النهج الذي علينا الخروج منه. افتقد للقوى الوطنية والعلمانية وذوي التوجه المدني. القوى الوطنية تحتاج الى إعادة تكوين، ومن الاهداف الاساسية التي اضعتها في سلم اهتماماتي محاولة جمع هذه القوى في مختلف المناطق اللبنانية، وتشكيل جبهة وطنية تعمل على تطبيق اتفاق الطائف بشقه الاساسي، وهو الانتقال من محطة المشاركة الى محطة المواطنة عبر تطبيق الدستور.

■ تعتبر من آخر نواب الطائف في البرلمان. هل ستكون الصوت المطالب بتطبيقه بكل بنوده؟
□ بالطبع، ساعمل على تطبيقه بحذافيره والعودة عن الاخطاء التي ارتكبت في حقه منذ عام 1992، يوم وضع جانبا ولم ينفذ منه شيء. الممارسة السياسية اساءت كثيرا الى الحكم في لبنان، وكلفته غالبا جدا اقتصاديا نتيجة الانفاق بالدين المترامن مع تهديم المؤسسات العامة تحت عناوين الخصخصة. ثمة حاجة الى تصويب النهج الاقتصادي والمالي والعودة الى الاصول

التي كانت سببا في ازدهار لبنان في السابق بالتزامن مع الاصلاح السياسي. الاصلاح الاداري هو الهم لأن الادارة انهارت نتيجة الزبائنية، والخروج تدريجا من حكم المصارف في لبنان والعودة الى النظام الاقتصادي الحر غير الخاضع لهيمنة القطاع المصرفي. لكن لسوء الحظ، لا ارى معطيات تؤشر الى ذلك.

■ بعدما استعرضت اسماء النواب لمن تجد نفسك الاقرب في مشروع تطبيق دستور الطائف؟
□ من المفترض ان يكون التعاون مع الجميع، وكل القوى السياسية الموجودة والممثلة في البرلمان تقول بموافقتها على اتفاق الطائف. المهم هو الفعل عبر الاقدام على التنفيذ وليس القول، وهذا يظهر في التجربة عندما نطرح الامور حينها يتبين من مع تطبيق الطائف ومن ضد.

■ نصّ اتفاق الطائف على تطبيق الائمة المتوازن. ماذا تحمل الى منطقة بعلبك - الهرمل في هذا المجال؟
□ هناك منطقتان تحتاجان الى اهتمام خاص من ناحية الائمة وهما بعلبك - الهرمل وعكار. مرت مرحلة طويلة حصلت في خلالها بعض المشاريع ولكن الحاجات اكبر بكثير، ولا بد من انصاف هاتين المنطقتين، وآخر مرة انصفت فيها كانت في عهد الرئيس فؤاد شهاب، ومن بعده أهملت نهائيا. ثم كانت الحرب التي اوقفت كل عمل اثمائي. العمل اثمائي الحقيقي حصل بعد اتفاق الطائف، لكن هذه المناطق لم تلت حقها. يجب تعويضها بامور اثمائية عدة على صعيد مسح الاراضي وشق الطرق ومشاريع الصرف الصحي والمياه والكهرباء. علما انها تحتاج الى كل مشاريع البنى التحتية، اضافة الى امر اساسي الا وهو الامن، اي توفير امن حقيقي في هاتين المنطقتين لانه شرط ملزم للائمة الاقتصادي. امكان توفير الامن ليس بالامر الصعب وفق خطط امنية جديدة.

■ ما الذي ينقص اتفاق الطائف كي يصبح مكتمل التنفيذ؟
□ ينقصه التطبيق، لاسيما ان محوره الاساسي هو الانتقال من محطة المشاركة الى محطة المواطنة.

لسوء الحظ لا يبحث في الموضوع على الاطلاق، وكذلك لا يبحث في اللامركزية الادارية الموسعة ولا الائمة المتوازن ولا الاصلاح الاداري.

■ هل ترى امكان تطبيقه في ظل العهد الحالي؟
□ أمل في ذلك. انا ما زلت على اقتناعي الراسخ بأن التوجهات التي وضعت في الطائف هي توجهات انقاذية حقيقية بالنسبة الى لبنان، اما التوجه الحالي والتمحور الطائفي والمذهبي والغرق في الاحزاب المذهبية والطائفية فهو مدمر للبلد. هناك استحالة لبناء دولة بهذه التوجهات.

■ هل لديك اقتراحات قوانين ترى وجوب الاسراع في تقديمها وادراجها في جدول اعمال الجلسات التشريعية لمجلس النواب؟
□ طبعاً، واعمل مع بعض الاصدقاء ممن شاركوا في مؤتمر الطائف على تحضير مشروع اساسي يتضمن مجلسا نيابيا وطنيا خارج القيد الطائفي، وانشاء مجلس شيوخ، وقرار اللامركزية الادارية الموسعة وتطبيق الائمة المتوازن.

■ في خارج الندوة البرلمانية كنت على الدوام تطالب بالتزام الدستور وتطبيق اتفاق الطائف، لم هذه الخشية وهل هي مرتبطة بخوف على مستقبل لبنان؟

□ نعم، فالاستمرار في هذا النهج المذهبي والطائفي يؤدي الى الدمار. وبما ان هناك صعوبة في التقسيم يعني اننا ذاهبون الى الاقتتال والصراع الدائم، وعدم امكان بناء دولة ومؤسسات، ما يعني ان لا مستقبل لاولادنا واحفادنا في هذا البلد، لذلك نواجه اليوم واقعا مخيفاً. يتخرج سنويا نحو 45 الف طالب يهاجر منهم سنويا حوالي 25 الف طالب، وهي طاقات اساسية تعمل في الخارج ويستفيد منها غيرنا. من يبقى في لبنان (اكثر من نصفهم) يبقى عاطلا عن العمل، والاخرون بالكاد يجدون عملا برواتب متواضعة. هناك مأساة حقيقية في البلد نتيجة تجاوز الدستور والقوانين. لا يمكن لبنان ان يكمل على النهج والطريقة ذاتهما في ادارة الامور، الا اذا حولناه الى وطن وفق مشروع وطني، وواقفنا مشروع النهب المنظم للاقتصاد اللبناني والطاقات اللبنانية.